

مصادر أمنية رفيعة أكدت لـ «الأنباء» أن جهود الوزارة في «الاتجار بالبشر» مشهودة

«الداخلية»: التقرير يتضمن الكثير من المغالطات.. وقضية «البدون» تحظى باهتمام مجلس الوزراء

◀ الأسويون المبعدون تجاوزوا التعبير عن مطالباتهم بإتلاف أملاك الدولة والاعتداء على الآخرين

◀ عشرات الضباط والأفراد في السجون بسبب تجاوزهم لسلطانهم و«الداخلية» لا تستر على أي كان



الشيخ جابر الخالد

«حقوق الإنسان» تساءلت عن عدم انتقاد «الخارجية» الأميركية للممارسات الإسرائيلية:

لماذا تسليط الضوء على ما يحدث في الدول العربية والإسلامية وإغفال الانتهاكات في أميركا وأوروبا ضد المسلمين؟

الأقذاف في عين أخيه والسياسة الأميركية الخارجية لا تخفى على أحد في تحيزها لإسرائيل كما هذا التحيز الواضح للليمان كما انها تتدخل في شؤون الدول العربية والإسلامية بصورة واضحة.

أما الأمر الآخر فيما ورد في تقرير الخارجية الأميركية الذي ينتقد الكويت في انتهاك حقوق الإنسان فنقر بأن بعض هذه الأمور صحيحة ولكنها لا ترقى إلى حجم مشكلة عامة او ظاهرة فسي الكويت وانما هي ممارسات فردية من بعض الأشخاص وهم ينادون بحرية الأديان وينادون بحرية الرأي والتعبير ثم ينكرون علينا اذا مارسنا هذه الحرية لان حرية الأديان والرأي والتعبير التي ينادون بها هي ما توافق وجهة نظرهم فقط اما الأمر الآخر فهو موضوع ان الإنسان عندما يحكم على شخص آخر لا بد ان يكون منصفاً وفيما يتعلق بموضوع الخدم والعمالة المنزلية في تناولته الخارجية الأميركية.



د. المنذر الحساروي

الذي الآن، ومثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لا يوجد، اما السجن في الكويت فلا يسمح الى الآن لمنظمة حقوق الإنسان في الكويت بالزيارة وما يعرف عن السجن ويحكي عنها انها مازالت كما كانت عليه من وطالب د.الدمخي بضرورة تغييرنا داخلها والا نتختر التدخل الخارجي حتى نتغير.

تحيز واضح لإسرائيل وبدوره قال عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق ورئيس اللجنة الصحية في جمعية مقومات حقوق الإنسان د.المنذر الحساروي: ان من يوجه الانتقاد يجب ان يرى الجذع الذي في عينيه قبل ان يرى



د. عادل الدمخي

تسليط الضوء على ما يحدث في الدول العربية والإسلامية وترك ما يحدث في الولايات المتحدة نفسها وفي أوروبا ضد المسلمين فهذا لا يصح. وأضاف ونحن نشهد بمسألة انتقاد أوروبا والولايات المتحدة المسلمين في مسألة العنصرية التي يواجهها المسلمون في أوروبا، وكذلك انتقادهم ما حدث في سويسرا مع ان اليمين المتطرف في أوروبا لن يست عن تلك الحملات وهذا هو الواقع الجيد الذي نتفقت معه.

أما ما يخص الكويت فإنها قد خطت خطوات ايجابية كان ينبغي ان تذكر في تقرير الخارجية الأميركية حقا هناك أمور تحتاج فعلا الى مراجعة من قبل الحكومة مثل قانون تجريم الاتجار بالبشر لا يوجد

لبلي الشافعي

ردا على تقرير الخارجية الأميركية فسي انتقاد حقوق الإنسان في الكويت تساءل رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان بالكويت د.عادل الدمخي عن هذه التقارير وقال: أولا: تقرير الخارجية الأميركية يمثل دولة ولا يمثل هيئة الأمم المتحدة. ثانيا: لماذا انتقاد الكويت وترك انتقاد اسرائيل أين انتقاد الخارجية الأميركية لإسرائيل وما فعلته في غزة، وكلنا يعلم تواطؤ الولايات المتحدة الأميركية التي أعطى الضوء الأخضر للحرب على قطاع غزة، وهم يضعون الأعداء بان غزة تسيطر عليها حماس الأميركية التي تغفل في كل مكان ما يحدث في غزة، وما يحدث لحماية اليهود، فإلى متى هذا الغطاء الأميركي، تذكر كل الدول العربية والإسلامية ولا كلمة يذكر فيها عما فعلته إسرائيل ويغفلون عنه.

انتهاكات فردية ثالثا: هناك أشياء نحن نتفق معها في بعض الانتهاكات في بعض الدول العربية والإسلامية وهي انتهاكات فردية يمكن التغلب عليها ولا ترقى لمستوى الانتقاد العام، اما

شخص اكثر من 4 ايام، كما بحق لأي شخص تعرض للاعتداء داخل مراكز الاحتجاز ابلغ النيابة بذلك. ولفتت المصادر الى ان اكثر من قضية اعتداء على وافدين تمت احوالها الى القضاء وان وزارة الداخلية ليس من صلاحياتها التدخل في اجراءات التقاضي.

وبشأن قضية الجوهيل جدد المصدر التأكيد على ان جميع الاجراءات التي اتخذت كانت بتعليمات من النيابة العامة التي اصدرت امر ضبطه وإحضاره، وما الداخلية إلا سلطة لتنفيد ما يصدر عن النيابة العامة. وأشارت المصادر الى ان وزارة الداخلية اهتمت بمشكلة السجن وقامت بإنشاء سجن جديد من خالسه تم التخفيف من الضغط على السجن القديم، هذا الى جانب إقامة مستشفى داخل السجن، الا ان بعض الحالات المرضية من السجناء تحتاج الى متابعة من قبل اختصاصيين من الصعب توافرهم داخل مستشفى السجن المركزي.

وحول الإساءة لقضايا العمالة المنزلية حرص المصدر على الإشارة الى وجود إدارة خاصة بهذه الشريحة وهي ادارة العمالة المنزلية التي تعالج اي مشكلات تنتج جراء العلاقة بين الخادم والمخدوم الى جانب ان وزارة الداخلية تستقبل قضايا عمالة منزلية وتحيلها الى الجهات المختصة مثل النيابة والقضاء، مشيرة الى ان الوزارة أحالت أكثر من قضية تعلقت باعتداء جنسي او غير جنسي على خادمتها الى القضاء ومما يتوقف دور وزارة الداخلية عند هذه الجزئية.

وفيما يتعلق بسوء معاملة المتحولين جنسيا، قال المصدر ان ما تقوم به وزارة الداخلية من توقيف للمتشبهين يأتي انسجاما مع قانون صدر عن السلطة التشريعية بضغط المتشبهين وإحالتهم الى القضاء. وحول إبعاد وافدين عن البلاد قال المصدر

لا تزال تمثل مشكلات للكويت، على الرغم من بعض الاجازات التي تمت في مجال حقوق النساء الا انهن لا يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال بعد.

مازال العمال الأجانب يواجهون ظروفًا صعبة في قطاع العمل المنزلي والخدمي للمعالة غير الماهرة. يوم 20 أكتوبر، قضت المحكمة الدستورية بإمكانية ان تحصل المرأة على جواز السفر دون اذن زوجها. وفي يوم 28 أكتوبر قضت المحكمة ذاتها بان أعضاء البرلمان من النساء، والمرشحات للبرلمان، والناخبات لسنن مجبرات قانونا على ارتداء الحجاب، وهو ما أدى بالتالي الى تسوية مسألة طالما أثارت الخلاف في الكويت.

احترام حقوق الإنسان لم تدر اي تقارير عن ان الحكومة او وكلاء قامت بشكل تعسفي او غير قانوني بارتكاب جرائم القتل للأفراد. لم ترد اي تقارير عن حالات اختفاء ذات دوافع سياسية.

وبالنسبة للمتعبين وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او المهينة، فإن المواد 53 و55 و159 و184 من القانون الجنائي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية او اللاإنسانية او المهينة او العقاب، ولكن بعض رجال الشرطة وأفراد من قوات الأمن أساءوا معاملة المعتقلين خلال سنة 2009، وبشكل عام كانت الشرطة وقوات الأمن أكثر عرضة لممارسة مثل هذه الاساءات على غير المواطنين، ولاسيما من غير دول الخليج، وكانت هناك عدة روايات عن اساءات الشرطة للأشخاص المتحولين جنسيا.

وتذكرت الحكومة انها بصدد التحقيق في جميع مزاعم الانتهاكات ومعاينة مرتكبيها، الا انها في معظم الحالات لم تعلن اي نتائج للتحقيقاتها او عن اي من العقوبات التي فرضتها. في اواخر يناير حكمت المحكمة على ثلاثة من ضباط الشرطة اتهموا بتعذيب شاب بالسجن لمدة عامين، وتم استئناف القضية في 16 فبراير، ولكن محكمة الاستئناف لم تقض بحكم حتى تاريخ اعداد التقرير.

وقالت المصادر حول قضية الاتجار بالبشر: وزارة الداخلية تقوم ومن خلال الادارة العامة لمباحث الهجرة بملاحقة الشركات الوهمية واغلاق ملفات هذه الشركات مع احوالها واصحابها الى القضاء، مشيرة الى ان وزارة الداخلية ومن خلال قرار لوزير الداخلية رأت امهال الوافدين المسجلين على هذه الشركات والسماح لهم بتحويل اقاماتهم على كفاءة آخرين الى جانب ان وزارة الشؤون قطعت شوطا مهما نحو الغاء نظام الكفيل، لافتة في الوقت ذاته الى وجود لجنة للتحقيق في الشؤون تقوم بالفصل في المنازعات بين رب العسل والعمال وتجزئ تحويل اقامته الى كفيل آخر. وحول قضية البدون لفتت المصادر الامنية الى ان هذه القضية لا تعنى

بها وزارة الداخلية فقط بل تلقى اهتماما من قبل مجلس الوزراء وان الوزارة قامت بإعداد مقترحات لتعديل اوضاع البدون على مدى السنوات الماضية، مؤكدا ان لدى وزارة الداخلية معلومات تؤكد عدم احقية «بدون» في الحصول على الجنسية الكويتية لكون اصول هؤلاء معروفة وهذه المعلومات موثقة لدى اللجنة التنفيذية لمعالجة اوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية، مشيرة الى ان قضية منح الجنسية الكويتية من القضايا السياسية.

وفيما يتعلق بإساءة الشرطة للمتعامل مع وافدين على وجه التحديد حرصت المصادر الامنية على الإشارة الى ان وزارة الداخلية لا تتردد في احوال أي ضابط او ضابط صف الى النيابة العامة للتحقيق في ادعاءات قد تكون صحيحة، مشيرة الى ان اي ادارة بحث وتحرر ليس من صلاحياتها توقيف اي

اميركي، محمد الجلامه

أكدت مصادر أمنية رفيعة ان التقرير الأميركي بشأن تجاوزات أمنية وانتهاكات لحقوق الإنسان سواء كانت لمواطنين مثل الجوهيل او لوافدين، تضمن الكثير من المغالطات.

وقالت المصادر حول قضية الاتجار بالبشر: وزارة الداخلية تقوم ومن خلال الادارة العامة لمباحث الهجرة بملاحقة الشركات الوهمية واغلاق ملفات هذه الشركات مع احوالها واصحابها الى القضاء، مشيرة الى ان وزارة الداخلية ومن خلال قرار لوزير الداخلية رأت امهال الوافدين المسجلين على هذه الشركات والسماح لهم بتحويل اقاماتهم على كفاءة آخرين الى جانب ان وزارة الشؤون قطعت شوطا مهما نحو الغاء نظام الكفيل، لافتة في الوقت ذاته الى وجود لجنة للتحقيق في الشؤون تقوم بالفصل في المنازعات بين رب العسل والعمال وتجزئ تحويل اقامته الى كفيل آخر. وحول قضية البدون لفتت المصادر الامنية الى ان هذه القضية لا تعنى

بها وزارة الداخلية فقط بل تلقى اهتماما من قبل مجلس الوزراء وان الوزارة قامت بإعداد مقترحات لتعديل اوضاع البدون على مدى السنوات الماضية، مؤكدا ان لدى وزارة الداخلية معلومات تؤكد عدم احقية «بدون» في الحصول على الجنسية الكويتية لكون اصول هؤلاء معروفة وهذه المعلومات موثقة لدى اللجنة التنفيذية لمعالجة اوضاع المقيمين في البلاد بصورة غير شرعية، مشيرة الى ان قضية منح الجنسية الكويتية من القضايا السياسية.

حظر تجنيس غير المسلمين أو الزواج بين مسلمة ورجل غير مسلم مع حظر التبشير بالديانات حتى لو كان ذلك لصالح تجمعات من غير المسلمين

«الخارجية» الأميركية أصدرت تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في 2009: الكويت تحد من حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية وحرية التعبير والدين لمجموعات معينة

زيادة عدد المسجونين في السجن المركزي على الطاقة الاستيعابية المقدره بـ4 آلاف مع إساءة معاملتهم والنشل في منع مسلسل العنف بينهم

لهم بممارسة العبادة بطريقة رسمية في أماكن العبادة، ولكن يسمح لهم بالعبادة في منازلهم دون تدخل الحكومة. الا انه في الممارسة العملية ترفض الحكومة منح اذن او تراخيص لهذه الجماعات لبناء اماكن عبادة جديدة، وهو ما يردع هذه المجموعات الدينية عن التوسع بشكل في هذا الشأن.

التعليم الديني الاسلامي الزامي في جميع المدارس الحكومية والمدارس الخاصة التي لديها واحد او اكثر من الطلبة المسلمين. ويحظر القانون اي تعليم ديني غير الاسلام، ولكن في الممارسة العملية سمحت الحكومة لغير المسلمين بالتعليم الديني الخاص بهم مادام لم يتعرض له اي من الطلبة المسلمين. ولم تتدخل الحكومة في التعليم الديني الذي يتم داخل المنازل الخاصة.

المسلمون الذين يرغبون في التحول من الاسلام الى دين آخر يواجهون ضغوطا اجتماعية ما يدفعهم لإخفاء انتماءهم الديني الجديد.

ويحظر القانون تجنيس غير المسلمين، ويحظر الزواج بين امرأة مسلمة ورجل غير مسلم. بيداناتهم للمسلمين، حتى ولو كان ذلك لصالح تجمعات من غير المسلمين.

بينما تقوم لجنة التعريف بالإسلام، والعمالة تحت سلطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (مايا)، بالعمل بنشاط على الدعوة الى السلام بين غير المسلمين.

الحكومة والفساد والاتجار بالأشخاص، لاتزال تمثل مشكلات للكويت. على الرغم من بعض الاجازات التي تمت في مجال حقوق النساء الا انهن لا يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال بعد.

مما يتردد في احوال أي ضابط او ضابط صف الى النيابة العامة للتحقيق في ادعاءات قد تكون صحيحة، مشيرة الى ان اي ادارة بحث وتحرر ليس من صلاحياتها توقيف اي

اشطن - أحمد عبدالله أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم لعام 2009، وعقد في الوزارة مؤتمر صحافي شاركت فيه «الأنباء» بالإضافة الى أجهزة الاعلام في عدد من دول العالم التي عرض التقرير مقطعات عن اوضاع حقوق الإنسان بها من وجهة نظر الولايات المتحدة.

وبدا المؤتمر ببيان من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أكدت فيه المعايير الكونية لحقوق الإنسان على اساس ان تلك الحقوق ليست اميركية وانما انسانية، ووافقت الوزارة ان التقرير يعد عملا مهما للحكومات بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة لوضع استراتيجيات لحماية حقوق الإنسان كما انه مهم للشيشة في عملهم لتحسين الظروف في اوطانهم وللباحثين كمصدر للتوثيق والبحث.

واقعت ذلك جلسة لاسئلة الصحافيين عقدها مساعد وزير الخارجية مايكل بوسنر رد فيها على استفسارات متعددة تتعلق بموقف الولايات المتحدة من قضايا حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم. وفيما يلي تقرير حقوق الانسان للعام 2009 الخاص بالكويت:

مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل الكويتي هي اماره دستورية وراقية تحكمها عائلة آل صباح ويبلغ عدد سكانها 3,44 ملايين منهم 1,1 مليون من المواطنين، وقد قرر المراقبون المحليون والصحافة المحلية ان الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 16 مايو كانت حرة ونزيهة عموما، وتمكنت السلطات المدنية بشكل عام من المحافظة على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

واستمرت الحكومة في الحد من حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية، كما كان هناك عدد قليل من التقارير التي تنهت قوات الأمن بإساءة معاملة السجناء، كما حدث الحكومة من حرمان التعبير والدين، والحركة بالنسبة لمجموعات معينة، لكنها على الرغم من ذلك تعتبر متسعة، لكنها واسعة لحرية وسائل الاعلام، ولكنها أحيانا تحد من حرية الاعلام.

حالات تم في عام 2006 بناء سجون جديدة للرجال أسفرت عن تحسن في اوضاع السجنون ومراكز الاحتجاز، ولكن بعض مرافق الاحتجاز تنقصها المرافق الصحية المناسبة، وعدد كاف من الأطباء.

واقعت ذلك جلسة لاسئلة الصحافيين عقدها مساعد وزير الخارجية مايكل بوسنر رد فيها على استفسارات متعددة تتعلق بموقف الولايات المتحدة من قضايا حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم. وفيما يلي تقرير حقوق الانسان للعام 2009 الخاص بالكويت:

مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل الكويتي هي اماره دستورية وراقية تحكمها عائلة آل صباح ويبلغ عدد سكانها 3,44 ملايين منهم 1,1 مليون من المواطنين، وقد قرر المراقبون المحليون والصحافة المحلية ان الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 16 مايو كانت حرة ونزيهة عموما، وتمكنت السلطات المدنية بشكل عام من المحافظة على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

واستمرت الحكومة في الحد من حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية، كما كان هناك عدد قليل من التقارير التي تنهت قوات الأمن بإساءة معاملة السجناء، كما حدث الحكومة من حرمان التعبير والدين، والحركة بالنسبة لمجموعات معينة، لكنها على الرغم من ذلك تعتبر متسعة، لكنها واسعة لحرية وسائل الاعلام، ولكنها أحيانا تحد من حرية الاعلام.

لكن ليس هناك اي مواطنين معروفين من اليهود ويوجد بضع عشرات من العمال اليهود المقيمين من الأجانب.

بعض الكنائس المعترف بها شكت من ان صحتها من التاشيرات التي تمنحها الحكومة لها لم تلبي احتياجاتهم من رجال الدين وغيرهم من الموظفين.

واحد الشيعه بعض الصعوبات مقارنة مع السنة. اما الاعضاء الديانات التي لا تعتبر من اهل الكتاب المذكور في القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس والسيخ فلا يسمح

للمشرطة وحدها مسؤولية انفاذ القوانين فيما لا يتعلق بالأمن الوطني. وكانت الشرطه بوجه عام فعالة في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية، ولكن كانت هناك تقارير متواترة عن قدر من الفساد، وخصوصا عندما يكون أحد الأطراف المتورطين في نزاع على علاقة شخصية مع مسؤول في الشرطه في القضية.

في 24 ديسمبر، عند عودته الى البلاد، أقت الشرطة القبض على المرشح السابق

في 7 سبتمبر، أقت الشرطة القبض على مواطن أجنبي واحتجزته لفترة قصيرة بعد اعداء ثلاثة كوئيتيين عليه بالضرب لتدخله في نزاع نشب بين خادموه وصاحب العمل المنزلي، لكن لم تعقل الشرطة الكويتيين الثلاثة المتورطين في النزاع.

كثرت التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز إجراءات التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز يجد على ضابط الشرطة عموما الحصول على مذكرة توقيف من المدعي العام او القاضي قبل المصادرة القبض على أي شخص، الا في حالات المصادرة الساخنة.

لكن وردت تقارير قليلة عن رجال شرطة قاموا بتوقيف واحتجاز الرعايا الأجانب دون مذكرة توقيف خلال السنة. لكن تصحيح ذلك يحدث في المحاكم التي لا تقبل حالات التوقيف تلك دون الحصول على إذن مسبق من النيابة او القضاء.

في يوم 7 يوليو وبسبب ضغوط من جانب اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان أخلت وزارة الداخلية سبيل أحمد الشمرني من البدون من مركز الإبعاد في طلحة حيث كان قد تم احتجازه لمدة خمس سنوات.

الحرمات من المحاكمة العادلة والعنيفة ينص القانون على استقلالية القضاء والحق في محاكمة عادلة وتنص على ان «القضاة لا يخضعون لأي سلطة»، ومع ذلك، ويعين صاحب السمو الأمير جميع القضاة، ويتم تجديد التعيينات القضائية وفقا لموافقة الحكومة.

في 22 نوفمبر، أقت الشرطة القبض على الصحافي محمد عبدالقادر الجاسم على خلفية اتهامات بأنه أدلى بتصريحات قذف ضد رئيس الوزراء أثناء الدبلوماسية.

لكن في نهاية السنة تم اخلاء سبيل الجاسم بكفالة وهو ما زال ينتظر المحاكمة.

في 24 ديسمبر، عند عودته الى البلاد، أقت الشرطة القبض على المرشح السابق

في 22 نوفمبر، أقت الشرطة القبض على الصحافي محمد عبدالقادر الجاسم على خلفية اتهامات بأنه أدلى بتصريحات قذف ضد رئيس الوزراء أثناء الدبلوماسية.

لكن ليس هناك اي مواطنين معروفين من اليهود ويوجد بضع عشرات من العمال اليهود المقيمين من الأجانب.

بعض الكنائس المعترف بها شكت من ان صحتها من التاشيرات التي تمنحها الحكومة لها لم تلبي احتياجاتهم من رجال الدين وغيرهم من الموظفين.